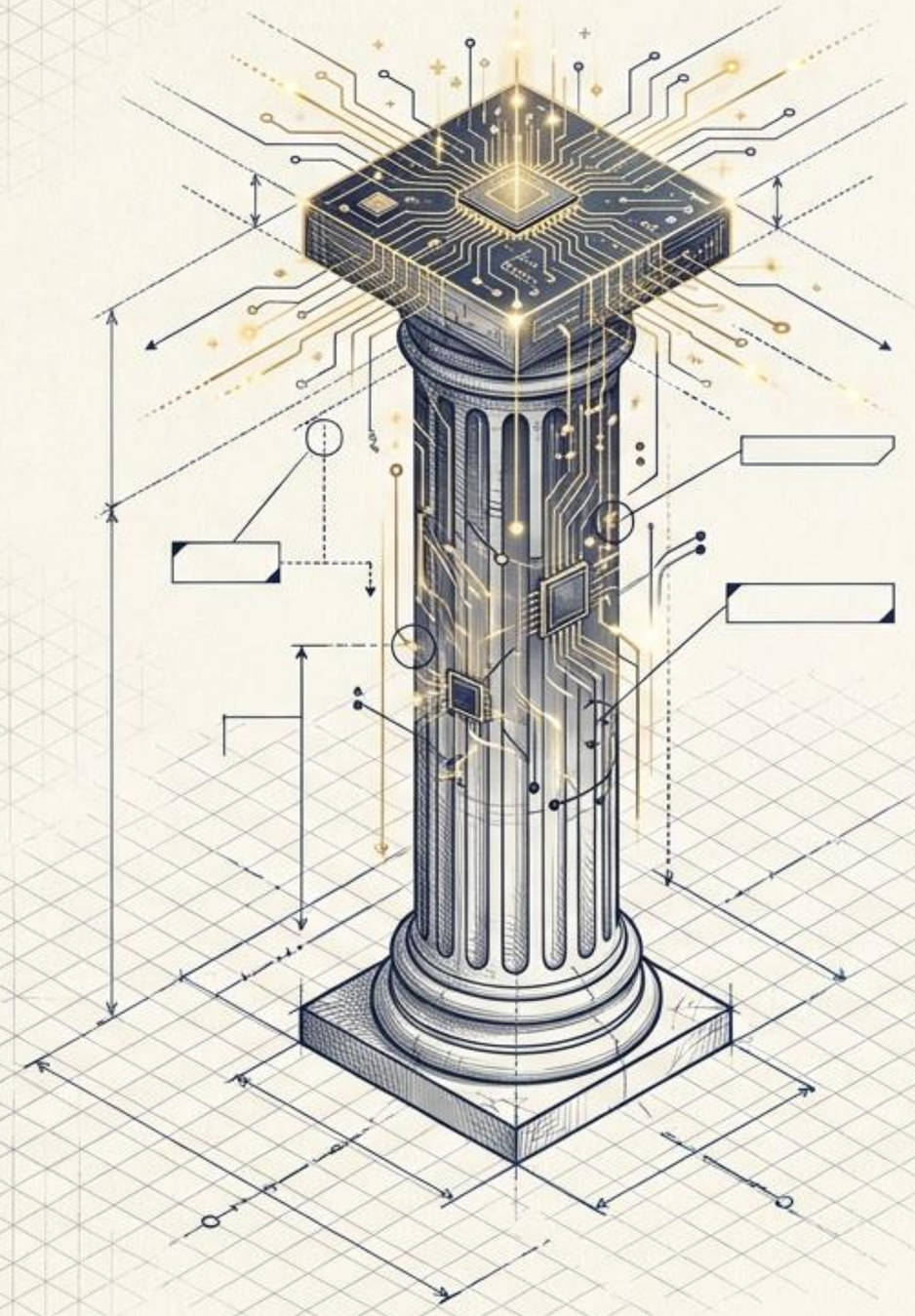

المخطط الهندسي للنظام المصرف المصرفي الجزائري

تطور قانون النقد والقرض 90-10 من التخطيط المركزي إلى الاقتصاد الرقمي (1990 - 2023)

وثيقة تحليلية: كيف أعاد قانون 90-10 هيكلة النظام المالي وكيف تكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

NotebookLM

محفزات التغيير: أزمة الاقتصاد الموجّه ما قبل 1990

اختلالات الاقتصاد الكلي: ارتفاع التضخم، انخفاض قيمة الدينار، وتفاقم المديونية الخارجية.

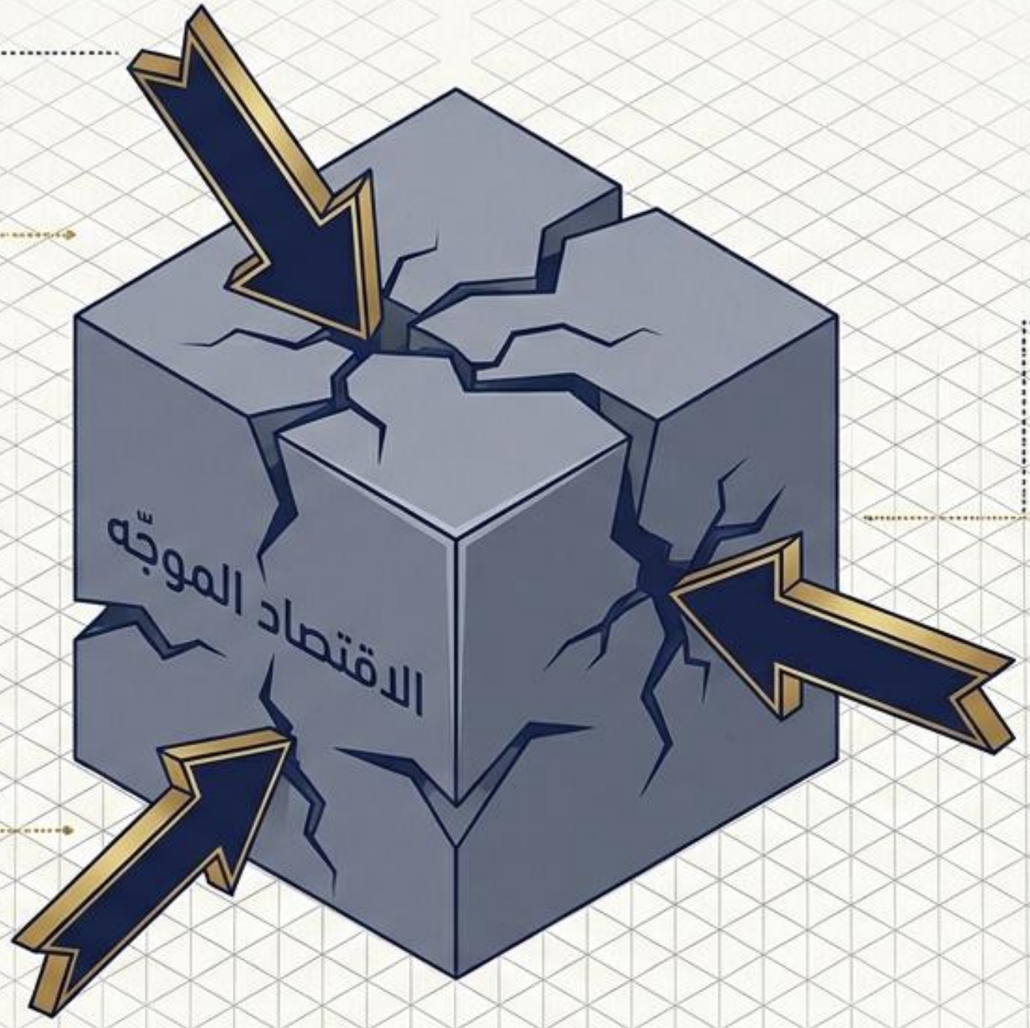

ضعف الوساطة المالية: تحوّل البنوك إلى مجرد صناديق تسجيل لعبور الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية دون تقييم المخاطر.

التداخل الإداري: انعدام استقلالية البنك المركزي؛ قرارات التمويل كانت تُتخذ بناءً على توجيهات إدارية وخطط كمية وليس الجدوى الاقتصادية.

كان الإصلاح النقدي والمصرفي لسنة 1990 ضرورة حتمية لإنهاء التدخل الإداري وإعادة حقن قواعد اقتصاد السوق في الشرايين المالية للبلاد.

NotebookLM

قانون 90-10: التدخل الهندسي الجذري

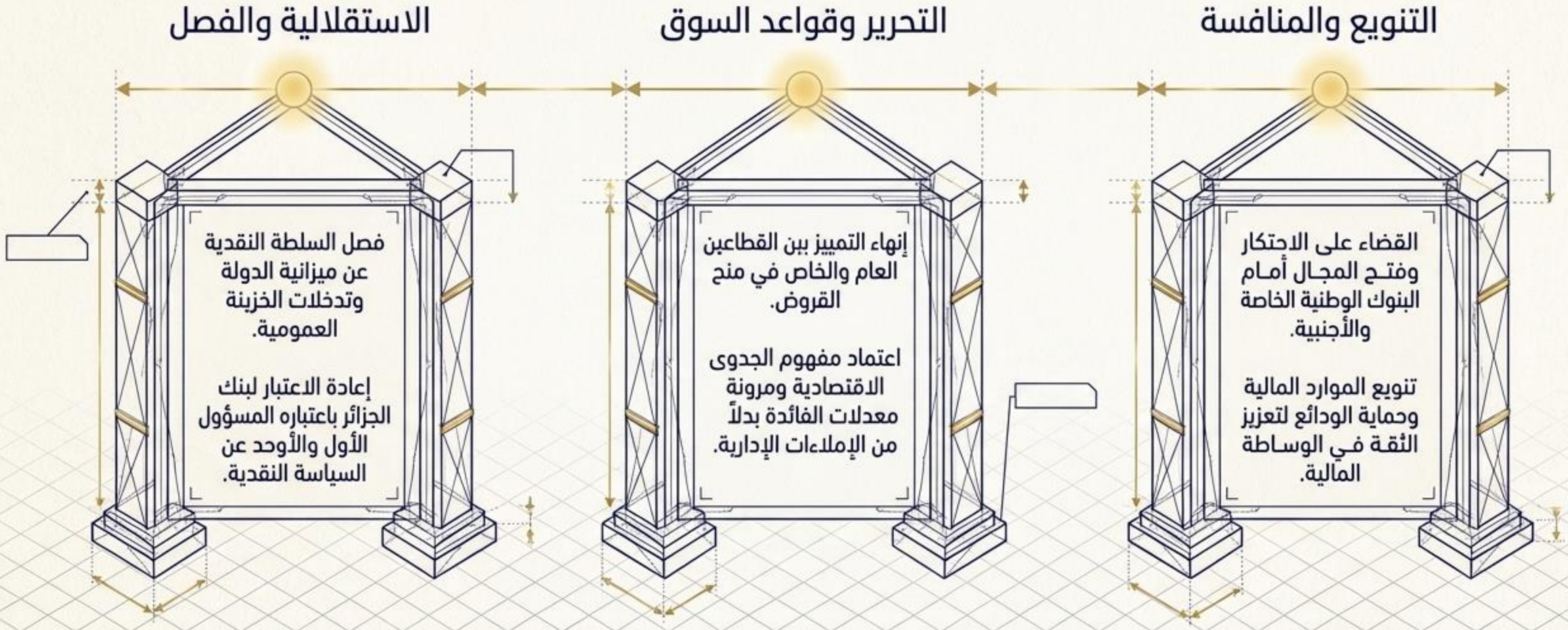

NotebookLM

التحول النموذجي: من التخطيط إلى آليات السوق

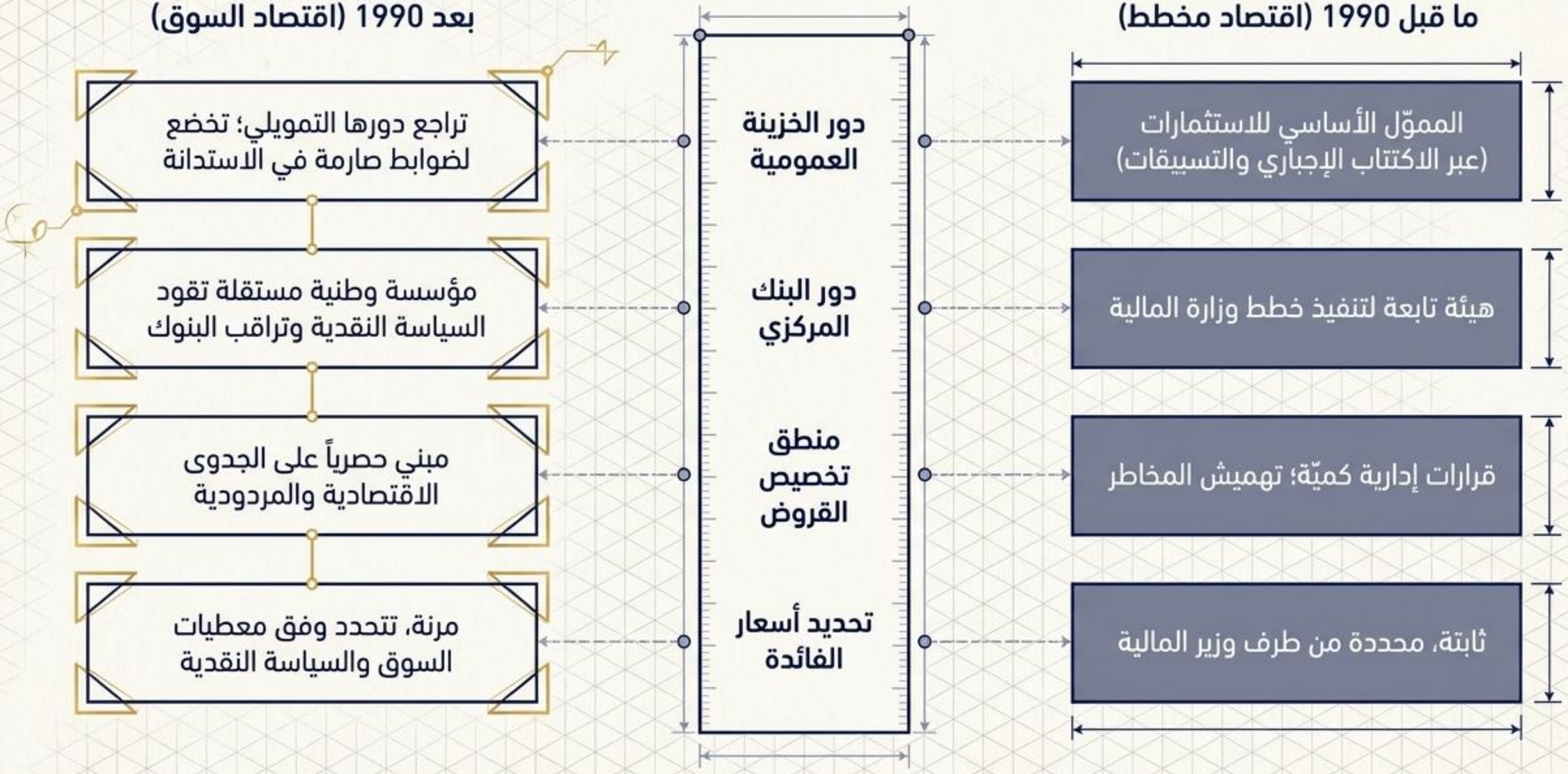

NotebookLM

المبدأ الجوهري الأول: فصل الدوائر (فك الارتباط المالي)

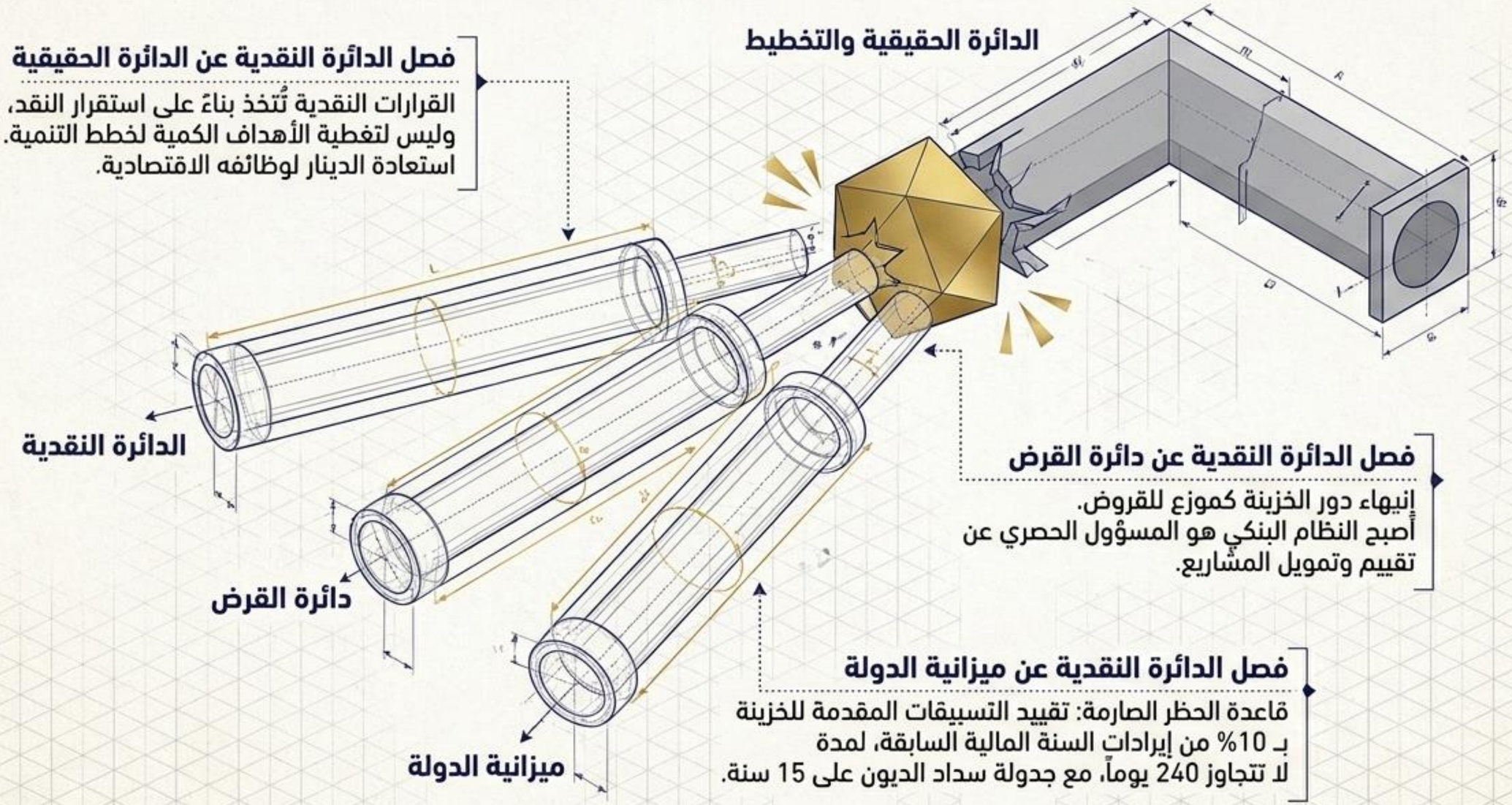

فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية

القرارات النقدية تُتخذ بناءً على استقرار النقد، وليس لتغطية الأهداف الكمية لخطط التنمية.
استعادة الدينار لوظائفه الاقتصادية.

فصل الدائرة النقدية عن دائرة القرض

إنهاء دور الخزينة كموزع للقروض.
أصبح النظام البنكي هو المسؤول الحصري عن تقييم وتمويل المشاريع.

فصل الدائرة النقدية عن ميزانية الدولة

قاعدة الحظر الصارمة: تقييد التسبيقات المقدمة للخزينة بـ 10% من إيرادات السنة المالية السابقة، لمدة لا تتجاوز 240 يوماً، مع جدولة سداد الديون على 15 سنة.

NotebookLM

المبدأ الجوهري الثاني: النظام المصرفي ذو المستويين

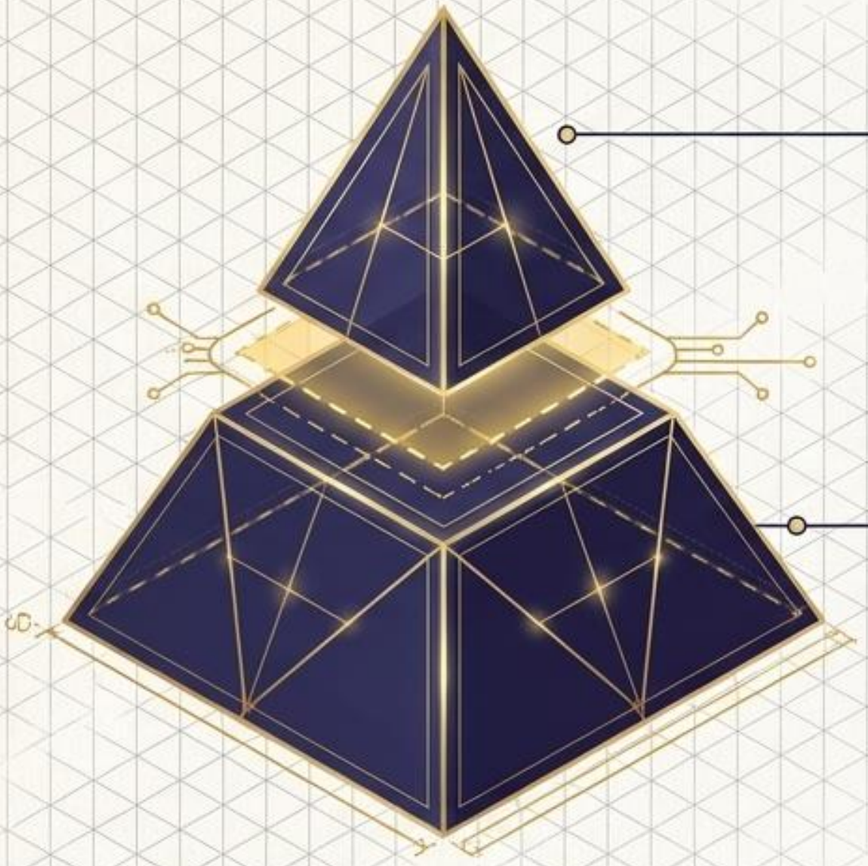

السلطة النقدية (بنك الجزائر)

- **الوظيفة:** بنك البنوك، الملجأ الأخير للإقراض، والمنظم.
- **المهام:** إصدار النقد، تسيير احتياطي الصرف، تحديد معدلات الخصم، وتحديد قواعد الحذر المالي.

الموزعون (البنوك التجارية والمؤسسات المالية)

- **الوظيفة:** وسطاء ماليون مستقلون.
- **المهام:** تلقي الودائع من الجمهور، منح القروض وفق معايير الجدوى، وتوفير وسائل الدفع.

هذا الفصل المزدوج حرّر البنوك التجارية للتنافس في السوق، بينما ركز البنك المركزي على هدفه الأسمى: حماية قيمة الدينار وضبط الائتمان.

NotebookLM

هندسة النواة: بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض

The Daylight Drafting Table

مجلس النقد والقرض (CMC) - ذو الوظيفتين

الوظيفة 1 - سلطة نقدية: ينظم إصدار النقد، يوجه السياسة النقدية، يضع قواعد الحذر، ويرخص بفتح البنوك الأجنبية والوطنية.

الوظيفة 2 - مجلس إدارة البنك: يتداول حول التنظيم الداخلي للبنك والاتفاقيات.

التشكيلة: المحافظ (رئيساً)، 3 نواب، و3 موظفين سامين.

بنك الجزائر (المؤسسة)

- مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- المستشار الأساسي للحكومة في القضايا المالية والاقتصادية.
- يخضع لقواعد المحاسبة التجارية رغم ملكية الدولة لرأسماله.

(ملاحظة: تم فصل الوظيفتين لاحقاً في تعديل 2001)

NotebookLM

حراس الاستقرار: هيئات الرقابة وإدارة المخاطر

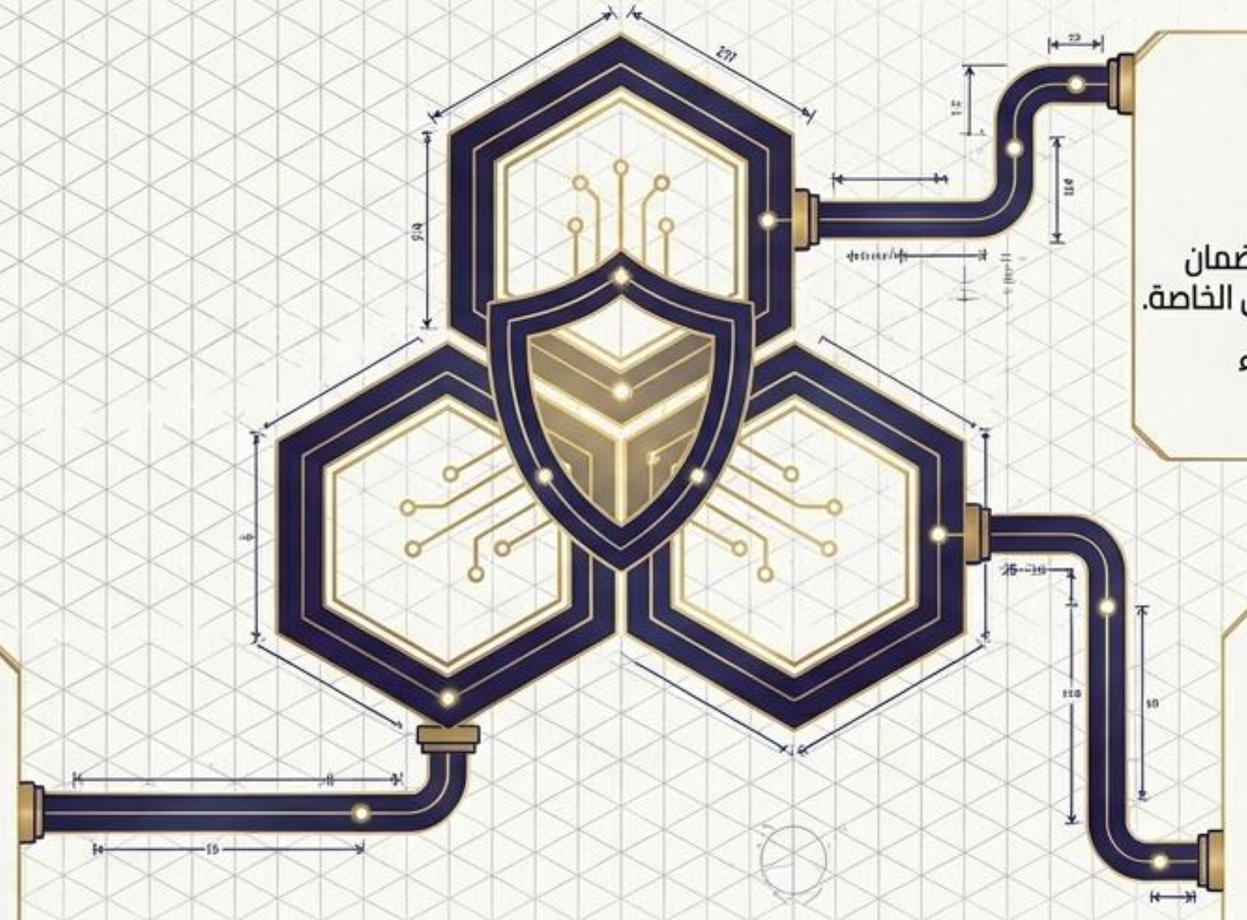

اللجنة المصرفية

التركيبة: محافظ بنك الجزائر، قاضيان، وخبيران ماليان.

الصلاحيات: مراقبة الوضعية المالية، ضمان التزام البنوك بمعايير السيولة والأموال الخاصة.

العقوبات: من التنبيه واللوم إلى إلغاء الترخيص والغرامات المالية.

مركزية المخاطر

الهدف: مراقبة السقوف والضمانات.

تجمع بيانات المستفيدين من القروض عبر كل البنوك لتفادي تراكم المخاطر وتوجيه سياسة القرض بفعالية.

مركزية عوارض الدفع

الهدف: حماية الثقة في وسائل الدفع.

تعقب الحوادث وتأسيس جهاز مكافحة إصدار الشيكات دون رصيد لتطهير النظام من الغش.

NotebookLM

بيئة التشغيل: تصنيف المؤسسات المصرفية

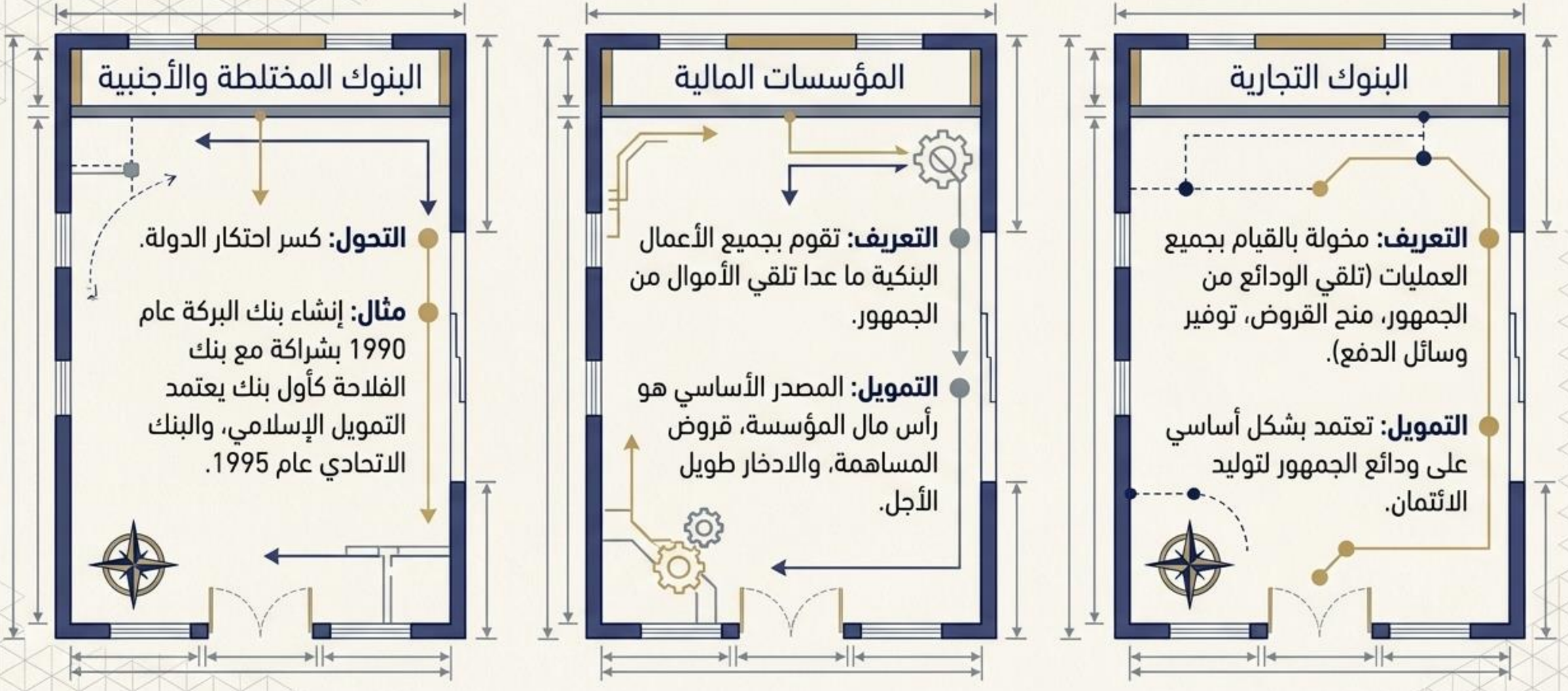

NotebookLM

مسار التحديث والتكيف:
عصر التنقيح (2001 - 2010)

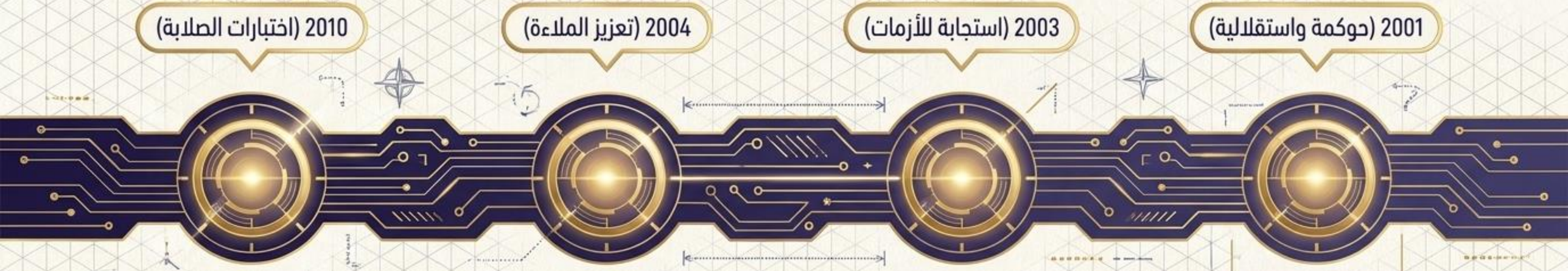

الأمر 01-01.
فصل وظائف مجلس النقد والقرض إلى هيئتين منفصلتين (مجلس الإدارة، والسلطة النقدية). السماح للمحافظ ونوابه بالاقتراض بشروط شفافة.

الأمر 03-11.
توسيع صلاحيات البنك المركزي في الرقابة، تعزيز استقلالية اللجنة المصرفية، وإنشاء صندوق ضمان الودائع البنكية.

2004 (تعزيز الملاءة)
رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 2.5 مليار دج (و500 مليون دج للمؤسسات المالية). تحديد علاوة التأمين على الودائع بـ 1%.

الأمر 10-04.
الكشف المبكر عن نقاط الضعف من خلال الاستعانة بجهاز الوقاية وتطبيق اختبارات الصلابة المالية (Stress Testing).

NotebookLM

مسار التحديث والتكيف: بناء المرونة (2011 - 2018)

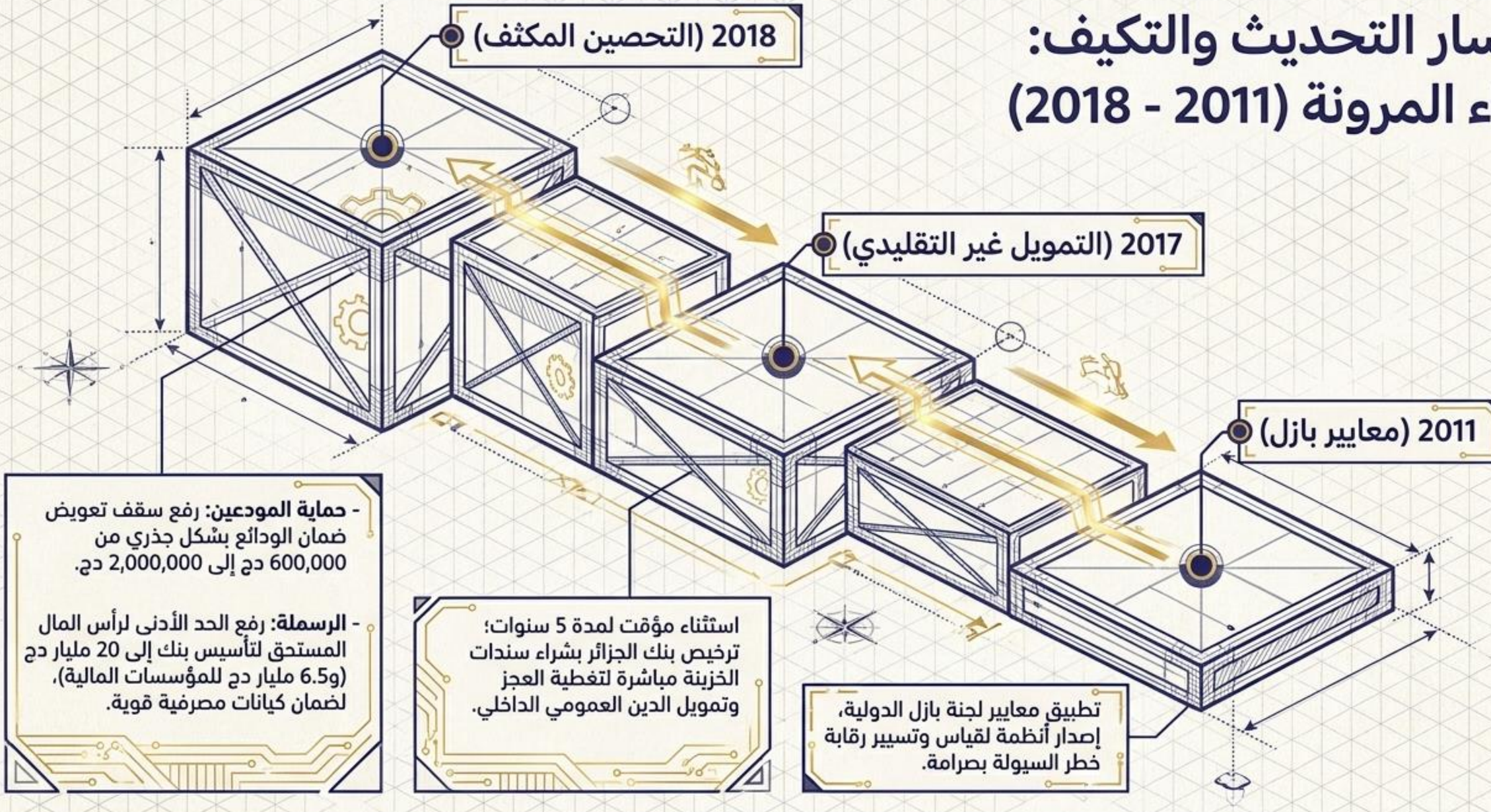

- **حماية المودعين:** رفع سقف تعويض ضمان الودائع بشكل جذري من 600,000 دج إلى 2,000,000 دج.

- **الرسملة:** رفع الحد الأدنى لرأس المال المستحق لتأسيس بنك إلى 20 مليار دج (و6.5 مليار دج للمؤسسات المالية)، لضمان كيانات مصرفية قوية.

استثناء مؤقت لمدة 5 سنوات؛ ترخيص بنك الجزائر بشراء سندات الخزينة مباشرة لتغطية العجز وتمويل الدين العمومي الداخلي.

تطبيق معايير لجنة بازل الدولية، إصدار أنظمة لقياس وتسيير رقابة خطر السيولة بصرامة.

NotebookLM

النظام 18-02 و النظام 2020-02

التوسع الهيكلي: تقنين الصيرفة التشاركية (2018 - 2020)

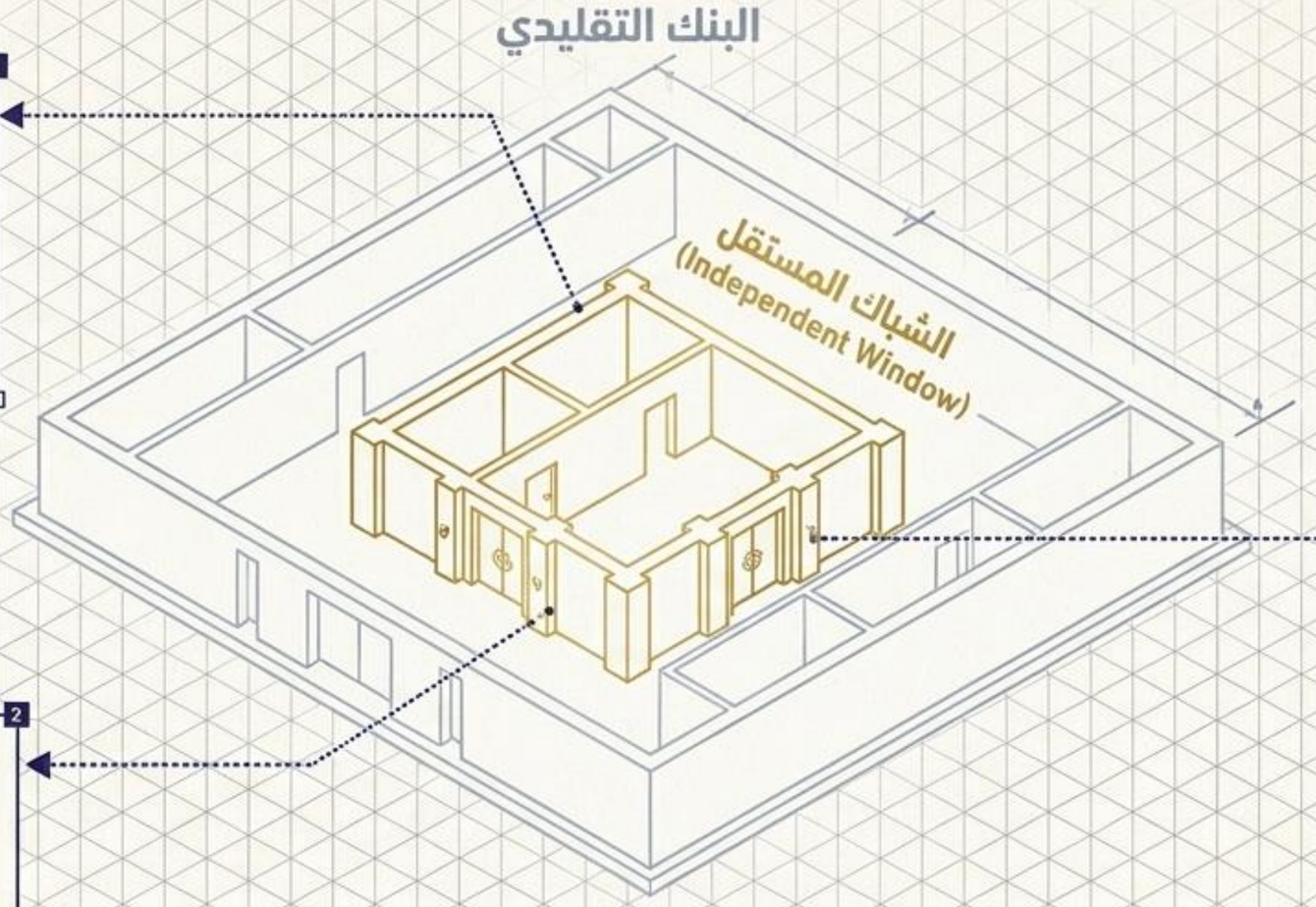

1

استقلالية محاسبية

فصل تام لعمليات الشباك (أصول/خصوم) عن بقية عمليات البنك التقليدية.
حسابات مستقلة لأموال المودعين في حسابات الاستثمار التشاركي.

2

المنتجات المعتمدة

تأطير العمليات البنكية غير الربوية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، والسلم.

3

الرقابة الشرعية

إلزام البنوك بالحصول على الترخيص المسبق، وشهادة مطابقة شرعية من الهيئة المؤهلة قبل تسويق أي منتج.

NotebookLM

الوثبة الكبرى: القانون النقدي والمصرفي 23-09 (عام 2023)

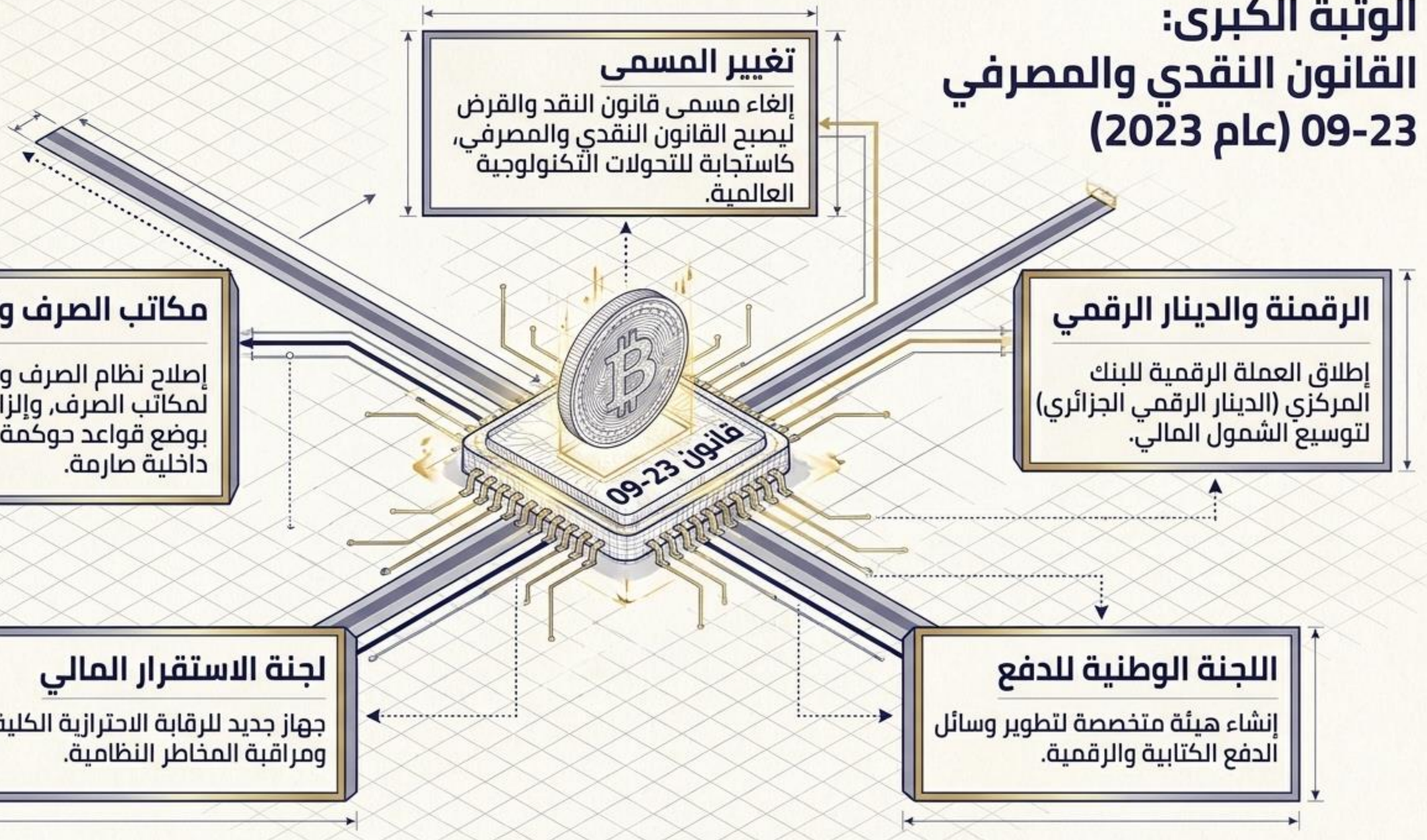

NotebookLM

33 عاماً من التحول: نموذج النضج المصرفي الجزائري

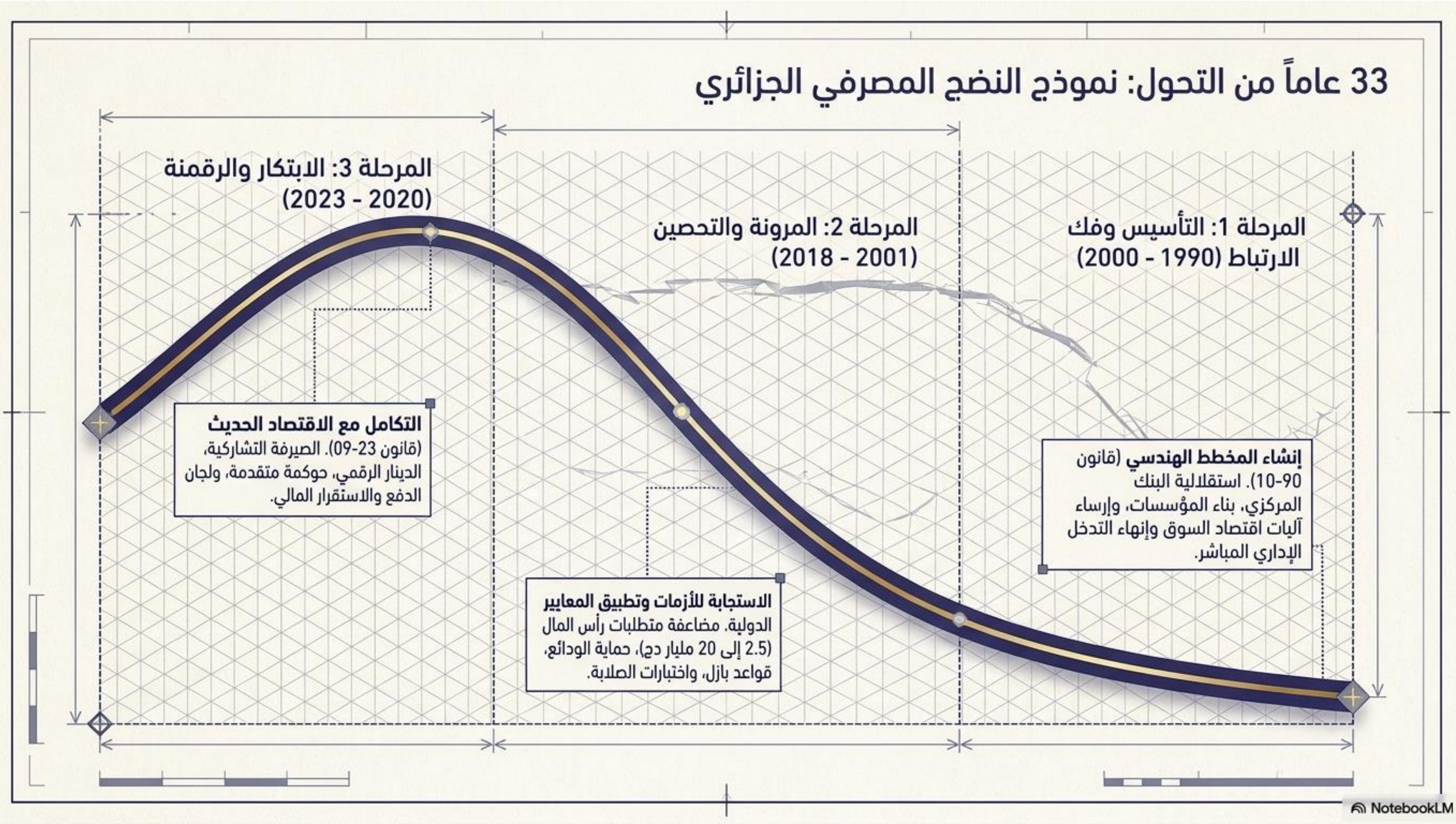

NotebookLM

الخلاصة: هندسة مستدامة تتكيف مع المستقبل

تحوّل قانون النقد والقرض 90-10 من مجرد قانون إصلاحي لإنقاذ الاقتصاد المخطط، إلى مخطط هندسي مرن قابل للتطوير الاستراتيجي عبر ثلاثة عقود.

حافظ بنك الجزائر على مهامه السيادية في حماية استقرار العملة والائتمان، بينما توسعت شبكة الأمان الرقابية لحماية المودعين من صدمات السوق.

اليوم، مع القانون النقدي والمصرفي الجديد 23-09، يقف النظام المصرفي الجزائري على أعتاب عصر رقمي وتشاركي، مبنيًا على أسس صلبة تم اختبارها، وتصحيحها، وتحصينها منذ عام 1990.

NotebookLM